

WIPO/ACE/13/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 21 أغسطس 2018

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة عشرة
جنيف، من 3 إلى 5 سبتمبر 2018

العلاقة بين إنفاذ الملكية الفكرية وقانون المنافسة
مساهمتان من إعداد البرازيل وبيرو

1. وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، في دورتها الثانية عشرة المعقودة في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2017، على أن تنظر، خلال دورتها الثالثة عشرة، في جملة مواضيع منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمتي دولتين عضوين، وهما البرازيل وبيرو، بخصوص النهج الإدارية إزاء تناول العلاقة بين إنفاذ الملكية الفكرية وقانون المنافسة.

2. وتناقش المساهمتان ممارسات السلطتين الوطنيتين المختصتين، وهما مجلس البرازيل الإداري للدفاع الاقتصادي (CADE) ومعهد بيرو الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، في التوفيق بين أهداف قوانين الملكية الفكرية وقواعد المنافسة. واستناداً إلى أمثلة مستمدة من سوابق قضائية، تناقش المساهمتان حدود قوانين منع المنافسة غير المشروعة فيما يتعلق بإعمال حقوق الملكية الفكرية وكذلك اللجوء إلى قواعد المنافسة في الحالات التي يُساء فيها استعمال نظام الملكية الفكرية لمنع المنافسين من الدخول إلى سوق معينة أو المكوث فيها. وتتناول المساهمة البرازيلية العلاقة بين الملكية الفكرية وقانون المنافسة باستعراض النهج المتبع من قبل المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي حيال الوزن بين هذين المجالين القانونيين في ثلاث حالات رئيسية: تتعلق إحداها بإنفاذ حقوق التصميم الصناعية في صناعة قطع غيار السيارات؛ وتتعلق أخرى بدعوى صورية في سوق الأدوية الطبية؛ أما الحالة الأخيرة فتتناول آثار الملكية الفكرية على المنافسة في حالة من حالات دمج بين شركتين كبيرين تعملان في سوق البذور ومبيدات الآفات. بالإضافة إلى مناقشة حالة

وطنية وجيمة، تبرز مساهمة بيرو الهيكل المؤسسي للمعهد الوطنية للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية باعتباره سلطة إدارية واحدة لا تشمل صلاحياتها مجال حماية الملكية الفكرية فحسب، بل تشمل أيضا مسائل المنافسة غير المشروعة.

3. وترد المساهمتان بالترتيب التالي:

3.....التقاطع ما بين حقوق الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار في البرازيل

13.....الملكية الفكرية وقانون المنافسة غير المشروعة في بيرو

[تلي ذلك المساهمتان]

التقاطع ما بين حقوق الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار في البرازيل

مساهمة من إعداد السيدة باولا أزيبيدو، مفوضة لدى المجلس الإداري للدفاع عن الاقتصاد في برازيليا، البرازيل*

ملخص

لا بد من التوفيق بين قانون منع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية بغية تحقيق أهداف مشتركة مثل تنشيط التنمية الاقتصادية وتعزيز الابتكار وتشجيع المنافسة. ومع ذلك فإن التفاعل فيما بين هذين المجالين في القانون ليس سهلاً دائماً بل ويتطلب تحقيق التوازن الحذر لكفالة تحقيق الأهداف المشتركة. وفي سياق الاقتصاد الجديد الذي تؤدي فيه المعرفة والملكية الفكرية دوراً محورياً في المنافسة بين الأطراف الفاعلة في السوق وفي رسم حدود السوق المعني، يتنامى الوعي بضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنافسة. وأوكل إلى المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي – وهو الجهة المنوطة بالمنافسة في البرازيل – مهمة التحقيق في القضايا التي مورست فيها حقوق الملكية الفكرية بطريقة يُزعم أنها مسيئة وإثباتها، وبذلك وضع المجلس إطاراً لتحليل التقاطع بين حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة.

أولاً. الملكية الفكرية والمنافسة ومنع الاحتكار

1. يتشارك قانون الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار في بعض أهدافها ومن بينها تحفيز التنمية الاقتصادية والنهوض بالابتكار وتشجيع المنافسة. ومع ذلك فإن كل منهما يطبق أساليباً مختلفة لتحقيق هذه الأهداف، على نحو قد يبدو متناقضاً لأول وهلة.
2. وقانون منع الاحتكار يحفز التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز المنافسة ومنع أوجه الاحتكار غير المشروعة وإساءة استغلال النفوذ والممارسات الإقصائية، في حين تحفز الملكية الفكرية الابتكار من خلال إنشاء الحقوق الاستثنائية التي يمكن اعتبارها تقييد المنافسة ما دامت تحول دون استخدام أطراف أخرى غير مصرح لها لسلع محمية غير ملموسة.
3. وكان هذان المجالان في القانون فيما سبق يعتبران غير متوافقين مع بعضهما. ومع ذلك تطور النقاش من ذلك الحين ويعتبر قانون منع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية في وقتنا هذا مكملان لبعضهما البعض، على الرغم من احتمال وجود توتر دائم بين هذين المجالين.
4. ويوضح تحليل ديناميكي للسوق أن الملكية الفكرية لا تضر بالمنافسة. بل تحفز الحقوق الاستثنائية التي تُمنح بموجب قوانين الملكية الفكرية المنافسة بين المشروعات وتقدم الحوافز على الاستثمار في مجال البحث والتطوير. ولذلك فإن التفاعل المتوازن بين قانون الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار ضرورة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في النمو الاقتصادي ورفاه المستهلك.

5. وتثبت صحة هذا الكلام في سياق الاقتصاد الجديد، الذي يقصد به هنا الأسواق التي انتقلت من الاقتصاد القائم على التصنيع إلى الاقتصاد الرقمي والقائم على المعرفة،¹ حيث يؤدي الابتكار والمعرفة والملكية الفكرية دورا محوريا في المنافسة بين الأطراف الأساسية في السوق وفي رسم حدود السوق المعني. ولا بد من قيام الملكية الفكرية ومنع الاحتكار جنبا إلى جنب ومراعاة كل منها بنفس قدر الأهمية، على الرغم من احتمال ترجيح كفة إحداها على حساب الأخرى بناء على كل حالة على حدة. ومع ذلك لا يعني هذا الكلام أن التفاعل فيما بين هذين المجالين في القانون سوف يخلو دوما من النزاع. وإذ لا يزال الاقتصاد الرقمي والقائم على المعرفة في البرازيل آخذا في التشكل، يوجد انشغال متنامٍ يتعلق بالتوازن والوزن الذي سوف تمنحه السلطة المعنية بالمنافسة لاعتبارات الملكية الفكرية والعكس صحيح.

6. ووفقا لما يرد في الفقرات المقبلة، فإن القضايا التي تنطوي على انتهاكات الملكية الفكرية في الأسواق القائمة على المعرفة (من قبيل المنتجات الزراعية) والأسواق التي يحركها الابتكار (من قبيل قطع غيار السيارات) آخذة في التزايد. وفي مواجهة هذا الواقع من الضروري الإحاطة بأن التطبيق غير الوافي لقانون منع الاحتكار في القضايا التي يُزعم فيها انتهاك حقوق الملكية الفكرية قد يقيد المنافسة، في حين يمكن أن يؤدي التطبيق التوجيهي بشكل مفرط لقانون منع الاحتكار إلى آثار سلبية على الابتكار. ولذلك يجب أن تكون السلطات المعنية بالمنافسة واعية بالمخاطر التي قد تنجم عن التعامل مع هذه القضايا.

7. ومهمة تحقيق التوازن بين الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار ليست بالمهمة السهلة على الإطلاق. ومع ذلك فإن التقدم المحرز في هذا الصدد يمكن رصده من خلال الوعي المتزايد بمدى تعقيد القضايا ذات الصلة فضلا عن الجهود المبذولة للتعامل بشكل سليم مع هذا القدر من التعقيد. ويهدف هذا البحث إلى إبراز تطور عمل المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي عند تناول مسائل تتعلق بقانون منع الاحتكار وتكون حقوق الملكية الفكرية جزء منها.

ثانيا. الملكية الفكرية في ظل قانون منع الاحتكار البرازيلي

8. المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي هو الهيئة البرازيلية المعنية بمنع الاحتكار والمسؤولة عن مسائل المنافسة بموجب القانون رقم 12.529/2011 (قانون منع الاحتكار). وتأسس المجلس في عام 1994 وهو عبارة عن جهاز إداري اتحادي ينتمي إلى فرع السلطة التنفيذية. وللمجلس ولاية على إساءة استغلال النفوذ من جانب واحد وعلى الدمج والممارسات التي تشكل استثناء أو تواطؤاً. ويمنح القانون المجلس ولاية على أية أفعال تُرتكب داخل البرازيل أو خارجها ما دامت تترتب عليها آثار فعلية أو محتملة في البرازيل (مثلا وجود تكتل احتكاري في الخارج يهدف إلى تثبيت الأسعار في البرازيل أو يُحدث ذلك بالفعل). وقرارات المجلس إدارية في طبيعتها وتخضع إلى الطعن أمام السلطات القضائية.

9. وفيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية ينص قانون منع الاحتكار على أن ممارسة حقوق الملكية الفكرية بطريقة متعسفة يشكل انتهاكا لقانون منع الاحتكار (البابان الرابع عشر والتاسع عشر، القسم 3، المادة 36). وبالإضافة إلى ذلك يتيح القانون أيضا في سياق قضايا الدمج أن يتخذ المجلس قرارا بشأن الترخيص الإجباري بحقوق الملكية الفكرية بغية التخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن الدمج المقترح (الباب الخامس، القسم 2، المادة 60) ولذلك فإن المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية قد تخضع

¹ للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على "Antitrust in the New Economy", Antitrust Law Journal, v. 68, 2001, p. 925-944.

النظر فيها في سياق القضايا المتعلقة بالدمج فضلا عن التحقيقات في الاتفاقات الأفقية (مثل التحقيقات في التكتلات الاحتكارية) أو في احتمال إساءة استغلال منصب ينطوي على نفوذ.

10. وعلى مستوى التطبيق اعترف المجلس صراحة بأن حقوق الملكية الفكرية والترخيص بها قد يمارس بأسلوب يشكل انتهاكا وينافي التنافسية بل وأكد على ولايته على هذه القضايا. ومع ذلك فإن هذه الولاية ليست مطلقة ولا تمنح سلطة لهذه الهيئة لإلغاء ترخيص بالملكية الفكرية أصدره المعهد الوطني للملكية الصناعية بشكل قانوني.

ثالثا. بعض القضايا المرجعية في مجال منع الاحتكار التي تشمل على حقوق الملكية الفكرية في البرازيل

11. منذ عام 1994 تناولت أغلب التحقيقات في مجال منع الاحتكار التي تشمل على الملكية الفكرية إساءة ممارسة حقوق الملكية الفكرية والدعاوى الصورية واتفاقات الربط.² ومثلت حقوق الملكية الفكرية أيضا أساس بعض قضايا الاندماج.³

12. ودلالة على التقاطع ما بين قانون منع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية سوف يلخص الجزء المقبل ثلاث قضايا مرجعية. في قضية الرابطة الوطنية لمصنعي قطع غيار السيارات المستقلين في البرازيل (ANFAPE) ضد شركة فولكس فاغون المحدودة لصناعة السيارات في البرازيل وشركة فيات المساهمة للسيارات وشركة فورد موتور المحدودة في البرازيل. (قضية الرابطة الوطنية لمصنعي قطع غيار السيارات في البرازيل)،⁴ حدثت الواقعة المرتبطة بالملكية الفكرية في سوق قطع غيار السيارات وشككت في شرعية حقوق الرسوم والنماذج الصناعية التي نفذتها أكبر شركات لتجميع السيارات في البرازيل. وفي هذه القضية أقر المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي بالتقييدات على ولايته، وفي الوقت نفسه أبرز الآثار الخلة بالمنافسة التي قد تترتب في السوق على بعض أوجه استخدام حقوق الملكية الفكرية، مع تحليل العلاقة بين قانون منع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية بالتفصيل. وفي قضية الرابطة البرازيلية لصناعات الأدوية الجنيسة (Pró-Genéricos) ضد شركة إيلي ليلي البرازيلية وإيلي ليلي وشركاه (Eli Lilly)⁵ أنطوى النقاش على دعوى صورية تتعلق بالملكية الفكرية في سوق الأدوية الطبية. فقد حصلت شركة إيلي ليلي العالمية للمستحضرات الصيدلانية على احتكار غير مشروع من خلال رفع دعاوى قضائية غير معقولة وباستخدام أساليب غير معقولة وغير حقيقية للإنفاذ. وفي هذه القضية أثبت المجلس تجاوز الشركة وفرض عليها غرامة لإساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية.

13. ووضع المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي معايير تحديد الدعاوى الصورية وشدد على أن ممارسة هذه الدعاوى عند اقترانها بالملكية الفكرية يحتمل أن تُلحق ضررا أكبر بالمنافسة. وفي القضية التي تشمل على شركة باير المساهمة وشركة مونسانتو (باير ضد مونسانتو)،⁶ مثلت الملكية الفكرية المسألة المحورية في الدعوى المرفوعة بخصوص الدمج. وكان الطرفان

² انظر جدول القضايا في مرفق هذه المساهمة.

³ انظر جدول القضايا في مرفق هذه المساهمة.

⁴ العملية الإدارية رقم 08012.002673/2007-51 وقرارها الصادر في 14 فبراير 2018.

⁵ العملية الإدارية رقم 08012.0011508/2007-91 وقرارها الصادر في 18 يونيو 2015.

⁶ قضية رقم 08700.001097/2017-49 من قانون تركيز النفوذ، وقرارها الصادر في 7 فبراير 2018.

شركتين مرموقتين في سوق البذور ومبيدات الآفات. وعند إقرار التشغيل تحت قيود، شدد المجلس على ضرورة وجود وسائل يمكنها التخفيف من حدة تركيز حقوق الملكية الفكرية التي تمتلكها الشركتان ما يتيح لهما نفوذا ملحوظا في السوق.

ألف. قضية الرابطة الوطنية لمصنعي قطع غيار السيارات في البرازيل

14. انتهى المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي مؤخرا من تحقيق دام عشر سنوات بشأن استخدام مصنعي المعدات الأصلية حقوق الرسوم والنماذج الصناعية في مجال قطع غيار جسم السيارات في المراحل اللاحقة بعد التسويق.

15. ورفعت القضية الرابطة الوطنية للمصنعين المستقلين لقطع غيار السيارات في البرازيل (ANFAPE) ضد مصنعي المعدات الأصلية وهي فولكس واجن وفيات وفورد. وزعمت المدعية أن المدعى عليهم انتهكوا مكاتبتهم النافذة وحقوق الملكية الفكرية في سوق قطع غيار السيارات من خلال ممارسة حقوق الرسوم والنماذج الصناعية في المراحل اللاحقة بعد التسويق، ما أدى إلى احتكارهم السوق احتكارا فعالا. وكان بعض مصنعي المعدات الأصلية قد رفعوا دعاوى أمام القضاء لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومنع المصنعين المستقلين من تسويق قطع السيارات دون الحصول على ترخيص منهم باستخدام الرسوم والنماذج الصناعية. وقالت الرابطة الوطنية للمصنعين المستقلين لقطع غيار السيارات في البرازيل إن القضايا التي رفعت كانت تهدف إلى منع المصنعين المستقلين من المنافسة الفعالة في المراحل اللاحقة على التصنيع وأكدت أن الرسم والنماذج الصناعية إنما تقتصر على السوق الأولية.

16. رأى المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي أن قانون الملكية الفكرية البرازيلي (رقم 9.279/ 1996) لا يقصر إنفاذ حقوق الرسوم والنماذج الصناعية على الأسواق الأولية. فبحصول مصنعي المعدات الأصلية على التسجيل بشكل مشروع واتباعهم أساليب معقولة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فإن ممارستهم لا يمكن تصنيفها باعتبارها دعوى صورية. ولهذا السبب لم يتأكد انتهاك ممارسة حقوق الملكية الفكرية وأغلقت القضية.

17. وذكر المجلس من حيث المبدأ أن مجرد وجود حقوق الرسوم والنماذج الصناعية على النحو المنصوص عليه في القانون قد يؤدي إلى آثار ضارة بالمنافسة في المراحل اللاحقة على التسويق. ومع ذلك فإن المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي يدرك تقيد ولايته بالقضايا التي يثبت فيها انتهاك حقوق الملكية الفكرية. وفي غياب مثل هذا الانتهاك فإن الآثار المخلة بالمنافسة المترتبة على تطبيق القانون لا يجوز إلا أن تُنسب للقانون نفسه. وفي هذه القضايا يُحظر على المجلس اتخاذ أي إجراء حيث إنه لا يجوز له تجاوز التشريع الساري في مجال الملكية الفكرية.

18. وتوضح هذه القضية النهج المتوازن الذي يسلكه المجلس عند التعامل مع التقاطع بين قانون الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار. وأظهر المجلس من خلال قضية الرابطة الوطنية للمصنعين المستقلين لقطع غيار السيارات في البرازيل أنه يراعي التداخل الدقيق وأنه على وعي بالتقييدات التي تحيط به، ومن ثم أوضح أنه لا يفضل قانون منع الاحتكار على قانون الملكية الفكرية، بل إن نهجه هو فحص مشروعية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والآثار التي قد تترتب على السوق بناء على ذلك.

باء. قضية إيلي ليلي

19. في قضية إيلي ليلي تقدمت الرابطة البرازيلية لصناعات الأدوية الجنيصة بشكوى ضد شركة إيلي ليلي في البرازيل وشركة إيلي ليلي وشركاه، تزعم فيها أن المدعى عليها رفعتا دعاوى صورية من خلال إنفاذ براءات بشكل غير مشروع في سوق الأدوية الطبية. وزعمت المدعية أن المدعى عليها تُقيمان حواجز اصطناعية أمام المنافسة من خلال رفع دعاوى على المؤسسات العامة، مثل المعهد الوطني للملكية الصناعية بغية الحصول على حقوق استثنائية على دواء طبي يستخدم في علاج مرض السرطان.
20. وقضى المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي بثبوت إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية في سلوك شركة إيلي ليلي. ووفقاً للمجلس استوفت المطالب المقدمة من المدعى عليها ثلاثة شروط تثبت وجود الدعوى الصورية حسب تطورها وفقاً للسوابق القضائية وهي: (1) استحالة معقولة المطالب، و(2) تقديم معلومات خاطئة، و(3) التعسف في الوسيلة المستخدمة. وأبرز المجلس أهمية التدقيق المتأني في قضايا الدعاوى الصورية التي تنطوي على حقوق الملكية الفكرية بسبب الاحتمال الكبير أن تتسبب هذه القضايا في إنزال آثار ضارة للغاية بالمنافسة.
21. وتناول المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي العلاقة المعقدة بين قانون منع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية، ولاحظ أنه حتى البراءات التي تمنحها الوكالات الحكومية المكلفة لا تحول دون إمكانية أن تتعرض حقوق الملكية الفكرية لإساءة استغلالها في إجراءات الإنفاذ.
22. وفي قضية إيلي ليلي، رفض المعهد الوطني للملكية الصناعية طلب الحماية بموجب البراءة الذي أودعه المدعى عليها. ونتيجة لذلك رفعت شركة إيلي ليلي عدة قضايا ضد المعهد الوطني للملكية الصناعية ما أدى إلى وقف استعراض مكتب المعهد لطلب الحماية بموجب البراءة. وخلال فترة وقف تنفيذ الاستعراض التمسست شركة إيلي ليلي بتعديل نطاق تسجيل البراءة ليشمل أحد المستحضرات الصيدلانية بالإضافة إلى طريقة الصنع التي كانت قد أودع طلب بها في الأساس. وبينما كان المعهد الوطني للملكية الصناعية ممنوعاً من تحليل التعديل المطلوب بناء على قرار المحكمة، رفعت شركة إيلي ليلي قضية منفصلة استناداً إلى معلومات مضللة، تلمس فيها حقوق تسويق حصرية على المستحضر الصيدلاني على النحو المنصوص عليه في اتفاق ترديدس. وبناء على ذلك نجحت شركة إيلي ليلي في استصدار أمر قضائي مانع ومُنحت الشركة حقا حصرياً في التسويق لمدة ثمانية أشهر.
23. ورأى المجلس أن المدعى عليها الاثنتين مداتان برفع دعوى صورية للأسباب الآتية: (1) كانت القضايا التي رفعتها شركة إيلي ليلي غير معقولة بشكل واضح بمعنى أنها لم تكن ذات مصداقية ولم تتوفر لها فرص النجاح إذ لم تخضع الحماية بموجب البراءة التي مُنحت للمستحضر الصيدلاني وتُفدت حقوق الملكية الفكرية بشأنه إلى تحليل المعهد الوطني للملكية الصناعية، و(2) المدعى عليها أغفلتا معلومات مهمة مثل وقف استعراض البراءة وتعديل نطاقها من الأوراق المرفقة بالقضايا المرفوعة أمام المحكمة، و(3) اعتُبرت الوسيلة المستخدمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية غير معقولة إذ رفعتا الدعوى نفسها أمام

عدد من المحاكم المختلفة.⁷ وحصلت المدعى عليها على احتكار غير شرعي وألحقنا الضرر بالمنافسة من خلال رفع عدد من الدعاوى القضائية لتجنب الآثار العملية المترتبة على رفض منح الحماية المطلوبة بموجب البراءة بغية الحصول على حقوق تسويق حصرية.

24. ويمثل هذا الحكم على خلاف قضية الرابطة الوطنية للمصنعين المستقلين لقطع غيار السيارات في البرازيل حالة طبق فيها المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي قواعد منع الاحتكار على قضية تنطوي على إساءة استغلال حقوق الملكية الفكرية. وقد كان سلوك المدعى عليها في قضية إيلي ليلي سلوكا تعسفيا بوضوح وتسبب الاحتكار غير الشرعي الناجم عنه في إلحاق ضرر جسيم بالمنافسة.

جيم. قضية شركة باير - مونسانتو

25. عند إيداع طلب الدمج بين شركة باير المساهمة وشركة مونسانتو أوكل للمجلس الإداري للدفاع الاقتصادي مهمة النظر في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في إطار ارتباطها ببيع السلع والأصول المادية. وكانت الأسواق ذات الصلة بهذه القضية هي المرتبطة بالبدور ومنتجات حماية المحاصيل الزراعية.

26. وفي هذين السوقين استوضح المجلس وجود سلسلة رأسية تتألف من ثلاث مراحل وهي: تطوير التكنولوجيا البيولوجية وتطوير سلالات البذور واستنساخها وإنتاج البذور على نطاق تجاري وبيعها.

27. وأبرز المجلس أهمية حقوق الملكية الفكرية في المرحلة الأولى إذ يمكن حماية الخصائص بموجب البراءة. وأدت الملكية الفكرية أيضا دورا مهما في المرحلة الثانية بالنظر إلى أن مطوري النباتات يستنبتون ويطورون أصنافا مستنبتة جديدة من هذه الخصائص.⁸

28. وشكل الترخيص بحقوق الملكية الفكرية أساس التفاعل بين هذه المراحل. وعملت شركة باير وشركة مونسانتو في هذه المراحل الثلاثة من السلسلة، ما أدى إلى إثارة انشغالات عميقة بتحقيق الاحتكار، مثلا من خلال زيادة الحواجز أمام انضمام أطراف جدد إلى السوق وتركيز السوق الذي ينبع من حقوق الملكية الفكرية التي تشترك في ملكيتها شركة باير وشركة مونسانتو.

29. واشترط المجلس أن تتوقف موافقته على الدمج على توفر وسائل للتعامل مع هذه الانشغالات الخاصة بالمنافسة التي يتسبب فيها تركيز حقوق الملكية الفكرية بين الطرفين. ولذا تضمنت الموافقة على الالتزام بترخيص بعض الخصائص

⁷ للمزيد من المعلومات برجاء الاطلاع على موقع المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية (2011)، دراسة عن الإنفاذ المخالف للمنافسة لحقوق الملكية الفكرية - الدعاوى الصورية، المتاحة على الرابط التالي:

http://www.wipo.int/export/sites/www/meetings/en/2011/wipo_ip_ge_11/docs/study.pdf وعرضت هذه الدراسة على الدورة

السابعة للجنة الويبو الاستشارية المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية في عام 2011.

⁸ في البرازيل يخضع تسجيل هذه الأصناف المستنبتة وحمايتها إلى قانون رقم 9.456/1997.

والأصناف المستنبته التي تملكها الشركتين، بغية التخفيف من انشغالات المجلس بشأن الآثار المحتملة المترتبة على المنافسة بسبب الدمج.

30. ويكشف اختصاص المجلس بفرض الترخيص الإجباري لحقوق الملكية الفكرية على النحو المنصوص عليه في الباب الخامس، القسم 2، المادة 60 من قانون رقم 12.529/2011 عن سبيل آخر ممكن للتعامل مع أوجه الالتقاء بين قانون الملكية الفكرية وقانون منع الاحتكار. فموجب مراقبة عملية الاندماج يجوز للمجلس التدخل مسبقاً ومنع تركيز النفوذ الاقتصادي الذي تُحدثه حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن منع استغلال أصحاب حقوق الملكية الفكرية مركز نفوذهم.

رابعاً. الخاتمة

31. العلاقة بين منع الاحتكار والملكية الفكرية علاقة مركبة ولا تزال العديد من المسائل المتعلقة بها تستلزم تصدي السلطات المعنية لها. ويصدق هذا الكلام على وجه الخصوص في سياق الاقتصاد الجديد الذي تضطلع فيه الملكية الفكرية والابتكار بدور محوري في المنافسة بين أطراف السوق. ومع صدور استراتيجيات تنافسية جديدة سوف يزداد عدد قضايا منع الاحتكار التي تنطوي على حقوق الملكية الفكرية.

32. وسوف يكون هذا هو حال المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي بالتأكيد. ومع ظهور قضايا جديدة سوف يواصل الجهاز توحيد عمله وتطوير خبراته في مجال التصدي للتقاطع بين الملكية الفكرية ومنع الاحتكار.

33. ومن خلال السوابق القضائية للمجلس نشأ إطار للتعامل مع المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في سياق قضايا منع الاحتكار فضلاً عن توفير الاسترشاد الضروري بشأن التقييدات التي يفرضها قانون منع الاحتكار فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وتدل القضايا المذكورة في هذه الدراسة على الطريق الذي يسلكه المجلس وينوي مواصلته. والمجلس الإداري للدفاع الاقتصادي إذ يراعي صلاحياته وواجباته والقيود المفروضة عليه يدرك العلاقة المتشابكة بين قانون منع الاحتكار وقانون الملكية الفكرية ويلتزم بتعزيز الابتكار والمنافسة ورفاه المستهلك والتنمية الاقتصادية.

[يلي ذلك المرفق]

جدول القضايا التي تنطوي على الملكية الفكرية في أحكام القضايا الصادرة عن المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي

الرقابة على تركيز النفوذ

1. القضية رقم 08700.007412/2017-41 - شركة سينجينتا لوقاية النباتات (عامة ذات مسؤولية محدودة) وشركة نيديرا (المحدودة)
2. القضية رقم 08012.011178/2005-71 - شركة أكسالو القابضة العامة وشركة جيمبلوس الدولية المساهمة
3. القضية رقم 08700.001097/2017-49 - شركة باير العامة المحدودة وشركة مونسانتو
4. القضية رقم 08012.004423/2009-18 - شركة ساديا المساهمة وشركة بيرديجاو المساهمة
5. القضية رقم 08012.003997/2003.83 - شركة مونسانتو البرازيلية المحدودة وشركة ماتو غروسو وائيسويا المساهمة
6. القضية رقم 08012.003296/2007-78 - شركة مونسانتو البرازيلية المحدودة وشركة براساكس جنيتيكا المحدودة
7. القضية رقم 08012.003302/2007-97 - شركة المشروبات المرطبة في الأمريكيتين (AmBev) وخوسيه دي سوزا سينترا
8. القضية رقم 08012.010538/2009-41 - شركة بيكتون وديكنسون وشركاه وشركة ثري إم
9. القضية رقم 08700.005937/2016-61 - شركة داو للمواد الكيميائية وشركة إي أي دو بونت دو نومورس وشركاه
10. القضية رقم 08012.001852/2001-86 - شركة داو للعلوم الزراعية المحدودة وشركة روم وهاس
11. القضية رقم 08700.004957/2013-72 - شركة مونسانتو البرازيلية المحدودة وشركة باير المساهمة
12. القضية رقم 08012.008656/2006-47 - شركة مونسانتو البرازيلية المحدودة والجمعية التعاونية المركزية للبحوث الزراعية
13. القضية رقم 08012.000311/2007-26 - شركة سينجينتا للبدور المحدودة وشركة مونسانتو البرازيلية المحدودة

14. القضية رقم 08012.00233/2007-60 — شركة داتاسول المساهمة وشركة ميا لخدمات الحاسوب البرازيلية المحدودة وشركة ميا الأرجنتينية المساهمة
15. القضية رقم 08700.002763/2014-13 — شركة داي نيون سوميتومو فارما المحدودة وشركة دايتشي سانكيو المحدودة وشركة دايتشي سانكيو البرازيلية المحدودة للمستحضرات الصيدلانية
16. القضية رقم 08700.006336/2013-23 — شركة مونسانتو البرازيلية المحدودة والمؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية
17. القضية رقم 08012.002870/2012-38 — شركة سينجينتا المحدودة لوقاية النباتات وشركة مونسانتو البرازيلية المحدودة
18. القضية رقم 08012.014701/2007-83 — شركة داتاسول المساهمة وشركة بوناغورا المساهمة لمعالجة البيانات
19. القضية رقم 08700.005547/2013-49 — شركة سينجينتا العامة المحدودة لوقاية النباتات وشركة إي أي دو بونت نيمورز وشركاه
20. القضية رقم 08012.008943/2008-19 — شركة غلوبال كوزميتيكس البرازيلية المحدودة وشركة إن واي لوكس المحدودة والسيد أليكساندر دي أندريد روميرو وشركة هايبرماراكاس المساهمة
21. القضية رقم 08700.009543/2013-30 — شركة مايكروسوفت وشركة نويا
22. القضية رقم 08700.008655/2014-54 — شركة ديليو إف ليلون المحدودة للخدمات وشركة سماريدا المحدودة للأزياء التجارية
23. القضية رقم 08700.007955/2014-16 — إدارة الموارد التعددية في البرازيل والشركة المساهمة البرازيلية لإدارة الوساطة في الأوراق المالية والسندات القابلة للتداول
الرقابة على السلوك
1. القضية رقم 08012.011508/2007-91 — الشركة البرازيلية لصناعات الأدوية الجنيسة ضد شركة إيلي ليلي البرازيلية وشركة إيلي ليلي وشركاه - دعوى صورية والمفاضلة بين المحاكم
2. القضية رقم 08012.006377/2010-25 — الشركة البرازيلية لصناعات الأدوية الجنيسة ضد شركة لوندنيك البرازيلية المحدودة وشركة لوندنيك المساهمة - دعوى صورية (لا تزال قيد النظر)
3. القضية رقم 08012.005335/2002-67 — شركة دار نشر نونفا أتيناس المحدودة ودار نشر بوينت أوف آرت ضد دار نشر إديوريو ش.م - إساءة استغلال مركز النفوذ ودعوى صورية (لا تزال قيد النظر)

4. القضية رقم 08012.002673/2007-51 – الرابطة الوطنية لمصنعي قطع غيار السيارات في البرازيل (ANFAPE) ضد شركة فولكس فاغون لصناعة السيارات في البرازيل المحدودة وشركة فيات المساهمة للسيارات وشركة فورد موتور المحدودة في البرازيل – إساءة استعمال حقوق الرسوم والنماذج الصناعية
5. القضية رقم 08012.005009/2010-60 – شركة هويستر ساو باولو المحدودة للصناعة والتجارة ضد شركة بي إس تي المساهمة للإلكترونيات – إساءة استغلال مركز النفوذ (لا تزال قيد النظر)
6. القضية رقم 08012.007147/2009-40 – شركة إي إم إس وجيرماند المحدودة للمستحضرات الصيدلانية ضد شركة جينزيم البرزيلية المحدودة ومؤسسة جينزيم – دعوى صورية (لا تزال قيد النظر)
7. القضية رقم 08012.000778/2011-52 – المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي ضد شركة بوكس 3 للفيديو والشركة المحدودة للدعاية – دعوى صورية وإساءة استغلال مركز النفوذ
8. القضية رقم 08012.001315/2007-21 – شركة غراديانا إلكترونيكا المساهمة ضد شركة سيجاز المساهمة للصناعات الإلكترونية في منطقة الأمازون – إساءة استعمال حقوق الرسوم والنماذج الصناعية
9. القضية رقم 08012.005181/2006-37 – شركة فيديولار المساهمة ضد شركة فيليبس العامة للإلكترونيات – إساءة استغلال مركز النفوذ
10. القضية رقم 08012.002034/2005-24 – المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي ضد شركة مايكروسوفت المحدودة للمعلومات – إساءة استغلال مركز النفوذ
11. القضية رقم 08012.004570/2000-50 – الجمعية البرازيلية للتعليم ضد شركة مايكروسوفت المحدودة للمعلومات
12. القضية رقم 08012.005727/2006-50 – شركة ألكوا المساهمة للألمنيوم ضد الوزارة العامة الاتحادية لولاية ميناس جيرايس – دعاوى صورية وإساءة استغلال النفوذ الاقتصادي
13. القضية رقم 08012.001693/2001-91 – الرابطة البرازيلية لصناعات الأدوية الجنيصة ضد شركة أسترازينيكا المحدودة وأسترازينيكا المحدودة البرازيلية – Ring Fencing والدعاوى الصورية
14. القضية رقم 08012.011615/2008-08 – شركة كريستاليا المحدودة للمنتجات الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية ضد شركة أبفي المحدودة للمستحضرات الصيدلانية وشركة مختبرات أبوت – الدعاوى الصورية وإساءة استغلال حقوق البراءة (لا تزال قيد النظر)

الملكية الفكرية وقانون المنافسة غير المشروعة في بيرو
مساهمة من إعداد السيد راي أغوستو ميلوني غارسيا، مدير قسم الإشارات المميزة التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة
وحماية الملكية الفكرية، ليما، بيرو

موجز

تتناول هذه المساهمة صلاحيات المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة لاستلام قضايا محددة تتعلق بالملكية الصناعية (العلامات التجارية) والمنافسة غير المشروعة وحلها. وترد تفاصيل قضية محددة، قضية مختبر Lab. Nutrition Corp. S.A.C ضد السيد خوسيه أبراهام فيلاكورتا أولانو وآخرون، لوصف تجربة المعهد في حل النزاعات بشأن استخدام نظام الملكية الصناعية لمنع دخول المنافسين إلى السوق والبقاء فيها. وينص النظام القانوني في البيرو على آليات لحل هذه القضايا والمعاقبة عليها بموجب قانون المنافسة غير المشروعة وقانون العلامات التجارية. وتسند السلطة الإدارية المصممة لهذا الغرض للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية من خلال أجهزته التنفيذية وأجهزة تسوية النزاعات، أي لجنة رصد المنافسة غير المشروعة وقسم الإشارات المميزة.

وفي القضية المذكورة أعلاه، خلصت لجنة رصد المنافسة غير المشروعة إلى أن تسجيل، بمبادرة شخصية، علامات مميزة لسلع مصنعة في الخارج من أجل التحول إلى الموزع الوحيد لهذه السلع في السوق الوطنية فعل يتعارض مع حسن النية في ممارسة الأعمال. وفرضت اللجنة بذلك غرامة وأحالت الأدلة إلى قسم الإشارات المميزة التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية لاتخاذ إجراءات، حسب المقتضى، وضمن إطار اختصاصاته فيما يتعلق بالعلامات التجارية المعنية.

وقسم الإشارات المميزة من جهته: (1) نص على أن مختلف العلامات التجارية المسجلة لاجية وباطلة على أساس أن مقدم الطلب تصرف بسوء نية عند تعبئة الطلبات؛ (2) وأن مختلف الإجراءات غير مقبولة لأنها تنتهك حقوق الملكية الصناعية.

أولاً. يستلم المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية قضايا الملكية الصناعية والمنافسة غير المشروعة ويحلها

1. المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية هو وكالة تقنية متخصصة ذات شخصية اعتبارية بموجب القانون المحلي ويتمتع بالاستقلالية التشغيلية والتقنية والاقتصادية والمالية والإدارية.

2. ويعمل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية بموجب ولاية إدارية على المستوى الوطني أسندها إليه القانون بشأن تنظيمه وعملياته، الذي تمت الموافقة عليه كمرسوم تشريعي رقم 1033، والتعديل الذي أدخل عليه¹. وأسند القانون أيضاً صلاحيات تنفيذية لهيئات تسوية النزاعات التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، أي لجنة رصد المنافسة غير المشروعة ولجنة الإشارات المميزة.

^{*} الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة للمؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

¹ المتاح على الرابط <http://www.wipo.int/wipolex/es/details.jsp?id=6507> WIPO Lex at:

3. ويختص المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة في تعزيز حقوق المستهلكين وحمايتهم. وبالإضافة إلى ذلك يشجع ثقافة المنافسة العادلة والنزاهة في اقتصاد البيرو، من خلال حماية جميع أشكال الملكية الفكرية، من قبيل الإشارات المميزة وحقوق المؤلف والبراءات.

4. ويتوصل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة بالقضايا المتعلقة بالمجالات التالية عن طريق هيئاته التنفيذية ويحلها:



5. ولجنة رصد المنافسة غير المشروعة هي الهيئة المرخص لها بتنفيذ المرسوم التشريعي رقم 1044، القانون بشأن القضاء على المنافسة غير المشروعة، الذي يحظر أفعال المنافسة غير المشروعة وانتهاكات قواعد الدعاية التجارية والمعاقبة عليها.

6. وفي هذا الصدد، ينص الحكم الإضافي النهائي الخامس للمرسوم على استثناء ينحصر بموجبه النظر في أفعال المنافسة غير المشروعة التي تنطوي على خلط أو سوء استغلال سمعة شخص آخر فيما يتعلق بمنح حقوق الملكية الفكرية في مجالات الملكية الفكرية ذات الصلة، شريطة أن يملأ صاحب الحق الشكوى أو الشخص المرخص له حسب الأصول.²

7. وقسم الإشارات المميزة، من جمته، هو الهيئة المكلفة بإدارة نظام حقوق العلامات التجارية الخاصة بالسلع أو الخدمات والأسماء التجارية والشعارات التجارية وتسميات المنشأ.

² ينص الحكم الإضافي النهائي الخامس من قانون القضاء على المنافسة غير المشروعة (المرسوم التشريعي رقم 1044): أفعال المنافسة غير المشروعة المتعلقة بالآثار على حقوق الملكية الفكرية. على أن السلطة الإدارية لتطبيق هذا القانون عند تحديد أفعال المنافسة غير المشروعة والمعاقبة عليها بطرق تستخدم في أفعال الخلط وأفعال استغلال سمعة شخص آخر عن غير قصد، التي ترتبط بالآثار على حقوق الملكية الفكرية، يجب أن تسند إلى لجنة الملكية الفكرية المعنية، وفقاً للتشريع الخاص في هذا الموضوع، فقط في حالة ما إذا كان الطرف المقدم للشكوى هو صاحب الحق أو الشخص المرخص له للقيام بذلك. ويتاح القانون على

8. وهو مسؤول من خلال لجنة الإشارات المميزة، من بين أشياء أخرى، وباعتباره هيئة إدارية من الدرجة الأولى، على استلام وحل ملفات النزاعات المتعلقة بالحقوق في الإشارات المميزة، أي الطعن والإلغاء والإبطال ودعاوى الملكية. وعلاوة على ذلك، يشمل اختصاصه إجراءات انتهاك حقوق الملكية الصناعية والمنافسة غير المشروعة في مجال الإشارات المميزة.
9. ويطبق قسم الإشارات المميزة قرار مجتمع منطقة الإنديز رقم 486 الصادر عن مجتمع منطقة الإنديز بشأن نظام مشترك للملكية الصناعية،³ وقرار مجتمع منطقة الإنديز رقم 689 (المعدل للقرار 486) 4 وكذلك القرار التشريعي رقم 51075 وتعديلاته ولوائحه الواجبة التطبيق.
10. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً للقرار التشريعي رقم 1044 (قانون مكافحة المنافسة غير المشروعة)، تنص المادة 98 من المرسوم التشريعي رقم 1075 على أن الشكاوى المقدمة ضد أفعال المنافسة غير المشروعة التي تنطوي على خلط أو استغلال سمعة شخص آخر والتي تتعلق بأي عنصر من عناصر الملكية الصناعية المسجلة أو الإشارات المميزة المشهورة أو الأسماء التجارية المسجلة أو غير المسجلة، تقع تحت الصلاحية الحصرية للسلطة الوطنية التي لديها اختصاص في الملكية الصناعية، حسب المقتضى، شريطة أن يملأ صاحب الحق المعني الطلبات.
11. ولدى القيام بوظائفه، يمكن أن يصدر المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة تعليمات عامة، ويشرف على أنشطة اقتصادية ويرصدها، ويفرض عقوبات، ويأمر بتدابير تحفظية، ويأمر بإجراءات وتدابير انتصاف، ويحل النزاعات ويمارس السلطات الأخرى المكرسة في القانون.

ثانياً. الإضرار بالمنافسة عن غير قصد باستخدام نظام الملكية الفكرية والوسائل القانونية للحماية – دراسة حالة

12. تعرض الفقرات التالية القضية رقم 138-2008/CCD بشأن المنافسة غير المشروعة من خلال انتهاك بند عام (المدعي: Lab. Nutrition Corp. S.A.C؛ المدعى عليه: السيد خوسيه أبراهام فيلاكورتا أولانو وآل).

ألف. وقائع القضية

13. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الفيتامينات والمكملات الغذائية التي تحمل علامات تجارية تملكها شركات أمريكية لم يكن لديها ممثلون أو موزعون رسميون في البيرو، تباع في البيرو. ولم تكن هذه العلامات التجارية مسجلة في البيرو.

14. واستغل هذا الوضع السيد فيلاكورتا الذي نفذ استراتيجية تجارية صممت لوضع حواجز أمام دخول منافسين واستبعادهم من سوق الفيتامينات والمكملات الغذائية. وتمثلت الاستراتيجية في (1) تقديم طلبات بطريقة متكررة لتسجيل علامات تجارية معروفة ومستغلة في الخارج، دون ترخيص من المالكين (2) وما إن يمنح التسجيل، اتخاذ إجراءات قانونية ضد جميع المزودين الذين استوردوا وسوقوا سلعاً تحمل هذه العلامات التجارية.

³ المتاح على <http://www.wipo.int/wipolex/es/details.jsp?id=9451> WIPO Lex at:

⁴ المتاح على <http://www.wipo.int/wipolex/es/details.jsp?id=9458> WIPO Lex at:

⁵ قرار يوافق على الأحكام التكميلية للحكم 486 الصادر عن Andean Community المتاح على <http://www.wipo.int/wipolex/es/details.jsp?id=6541>

العلامات التجارية التي سجلها السيد خوسيه أبراهام فيلاكورتا أولانو
العنوان الترخيص

Marcas inscritas por el señor José Abraham Villacorta Olano

Certificado	Denominación
P00112148	Amino Tech
P00107184	Arginine Ornithine
P00107182	Carnitech
P00107108	Cell Mass*
P00111415	Creatine
P00107296	Dyma Lean
P00107183	Egg Pro Ultra
P00109181	Endorush
P00107180	Hard Fast
P00107181	Hydroburn
P00108565	ISO 100
P00107109	Lean Dessert Protein
P00106650	Massive Whey Gainer
P00107326	Mega Milk
P00108837	Myo Pro Whey
P00128977	No-Xplode*
P00108772	Phosphagen
P00107178	Power Tech
P00117780	Redline
P00106638	Ripped Fast*
P00107179	Serious Mass*
P00106651	Ultra Whey Pro
P00116388	Uni Liver
P00107188	X Pand
P00151075	Mega Mass
P00109180	Excite
P00121938	MRP - 52
P00114962	Thermodynam
P00107092	Tone'n Tighten
-	Carbo Plus**

المصدر: القرار رقم 183-2010/CCD-INDECOPII

15. وما إن رفعت الدعوة ضده، ادعى السيد فيلاكورتا، كحجة رئيسية في دفاعه، أن تسجيل العلامات التجارية كان ممارسة قانونية لحقه، بما أن قانون العلامات التجارية خاضع لمبدأ الإقليمية.

باء. تحليل الأدلة

16. كشفت الإجراءات، قبل التسجيل، عن وجود علاقات تجارية بين السيد فيلاكورتا و Dymatize ، وهي شركة في الولايات المتحدة الأمريكية . وتم الخلوص على هذا الأساس إلى أن السيد فيلاكورتا كان على علم بأن بعض العلامات

التجارية المسجلة بناء على طلبه في البيرو كانت محمية ومستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر عقد الترخيص الموقع بين السيد فيلاكورتا و Dymatize في فبراير 2005 ، دليلاً واقعياً على وجود علاقات تجارية بين الإثنين، زودت من خلاله Dymatize السيد فيلاكورتا بمنتجاتها غير أنها لم ترخص له بتسجيل العلامات التجارية التي تحملها هذه المنتجات . وعلاوة على ذلك، اكتسب السيد فيلاكورتا خبرة في استيراد وتسويق وتوزيع منتجات الفيتامينات والمكملات الغذائية منذ عام 1991 وبالتالي كان يعلم أو من المرجح أنه كان على علم بأن العلامات التجارية التي سجلها كانت مستخدمة في الخارج . بالإضافة إلى ذلك، تم اعتبار أن العلامات المسجلة كانت تخيلية ولم يستخدمها البتة السيد فيلاكورتا، الذي سجلها من أجل المضاربة أو لإعاقة المنافسين -ويبين كل ذلك على وجود انتهاك للقانون.

جيم. الحكم في القضية

17. نصت لجنة رصد المنافسة غير المشروعة على أن تسجيل، بمبادرة شخصية، إشارات مميزة تحملها سلع مصنعة في الخارج من أجل أن يصبح مقدم الطلب الموزع الوحيد لها في السوق الوطنية وبالتالي القضاء على المنافسة، فعل يتعارض مع حسن النية في ممارسة الأعمال التجارية.

18. واعتبرت لجنة رصد المنافسة غير المشروعة (القرار رقم 183-2010/CCD-INDECOPI) أن المنافسة غير المشروعة أمر مضر، يمكن أن يتعرض من جرائه، في قضية حقوق ملكية صناعية، شخص لم يسجل حقه إلى أفعال غير مشروعة يرتكبها منافس، وإن كان هذا الأخير قد استغل الإشارة المميزة عن خطأ.

19. وقد تخلص اللجنة إلى وجود أفعال غير مشروعة تنشأ عن سوء استخدام نظام الملكية الصناعية، كما هو الحال في القضية المذكورة أعلاه.

20. واعتبرت اللجنة، عند تحليل تسجيل علامة تجارية على أفراد أن سلطة العلامات التجارية قد تجهل أن التصرف، في جميع أشكاله، يمثل فعلاً من أفعال المنافسة غير المشروعة.

21. ووفقاً للجنة، ينتهك حق عندما يمارس لأغراض غير الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التي صمم من أجلها، متنبهاً بذلك الحقوق والمصالح المشروعة للطرف الآخر. وفي حالة العلامات التجارية، يكمن الهدف الأساسي من منح الحق في علامة تجارية في السماح بالتعرف على السلع والخدمات في السوق.

دال سوابق قضائية تتعلق بالعلامات التجارية

22. فيما يتعلق ببطلان التسجيلات المشار إليها خلال إجراءات المنافسة غير المشروعة أمام سلطة العلامات التجارية، قضت لجنة الإشارات المميزة وغرفة الملكية الفكرية (التي يطلق عليها اسم الهيئة الإدارية لتسوية النزاعات) أن تسجيل علامات تجارية من قبيل RIPPED FAST (الطلب رقم 254374-2005) CELL MASS (الطلب رقم-254375 2005) SERIOUS MASS (الطلب رقم 355657-2008) NO-EXPLODE (الطلب رقم 350220-2008) باطلة ولاغية.

23. ونصت سلطة العلامات التجارية الوطنية المختصة، بالاستناد إلى معايير القانون المقارن المعمول بها، على أن استغلال شخص لنظام التسجيل للحصول على حق قانوني في علامة تجارية بنية الإضرار بمنافس، فعل من أفعال سوء النية.

ثالثاً خلاصة

24. من حين لآخر، يستخدم نظام الملكية الصناعية بطريقة خاطئة من أجل منع المنافسين من الدخول إلى السوق أو البقاء فيها. وفي هذه الحالات، يستخدم فاعل اقتصادي استراتيجيات تجارية مصممة لإقامة حواجز أمام نفاذ المنافسين للسوق وتضيق بقائهم فيها. ويقدم الفاعل مراراً وتكراراً طلبات لتسجيل علامات تجارية معروفة تسوق في الخارج، دون ترخيص مالك الحق؛ وما إن يمنح التسجيل، يتخذ الفاعل إجراءات قانونية ضد جميع المزودين الذين يستوردون المنتجات التي تحمل هذه العلامات التجارية ويسوقونها.

25. ويكافح النظام الإداري في البيرو هذه الممارسات من خلال آليات انتصاف، من قبيل اتخاذ إجراءات تستند إلى اعتبارات المنافسة غير المشروعة، ورفض تسجيل علامات تجارية تقدم بسوء نية أو يرحح أن تقود إلى منافسة غير مشروعة وإبطالها على أساس سوء النية.

26. ويختص المعهد، باعتباره وكالة تقنية، في استلام قضايا تخص الملكية الفكرية والمنافسة غير المشروعة ويحلها.

[نهاية الوثيقة]